

وإذ تضع في اعتبارها أن تشجيع منظمي المشاريع الوطنيين، والنهوض بهم يحتاج إلى عملية دينامية لتكوين رأس المال في البلدان النامية، وهي عملية تتعلق أيضاً بالموارد المالية والتقنية وبزيادة الفرص المتاحة لهذه البلدان للوصول إلى الأسواق،

وإذ تسلّم بأن البشر هم القوة الدافعة والمهمة للتقدم الاجتماعي والاقتصادي،

١ - تدعو الأمين العام والأجهزة والمؤسسات والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، مثل اللجان الإقليمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، ومركز التجارة الدولية في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والبنك الدولي، وكذلك مصارف التنمية الإقليمية، إلى القيام في نطاق ولاياتهم وبرامجهم وأولوياتهم الحالية بما يلي:

(أ) مواصلة تقديم الدعم، من خلال سبل عدة منها مشاريع التعاون التقني، للجهود التي تبذلها الدول في تشجيع منظمي المشاريع الوطنيين في القطاع الخاص أو العام أو في غيرها وفقاً للقوانين والأولويات والأنظمة الوطنية؛

(ب) تيسير التبادل العملي للمعلومات والخبرات بين جميع البلدان فيما يتعلق بدور منظمي المشاريع الوطنيين في التنمية الاقتصادية؛

٢ - ترجو من الأمين العام دراسة التدابير التي ينبغي اتخاذها على الصعيدين الوطني والدولي لتعزيز إسهام منظمي المشاريع الوطنيين في القطاع الخاص والعام على السواء في التنمية الاقتصادية للبلدان النامية، استناداً إلى العمل الذي يجري القيام به بالفعل في منظومة الأمم المتحدة، ومع مراعاة تفادي الازدواجية في الجهود والتكاليف، وأن يقدم، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين.

#### الجلسة العامة ١٠٠

٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦

١٨٣/٤١ - جهاز الأمم المتحدة لتمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢١٨/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، والمتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

التحرير الفلسطينية وبموافقة حكومة البلد العربي المضيف الذي يتعلق به الأمر؛

١٠ - ترجو من الأمين العام أن يقدم، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين يتناول التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

#### الجلسة العامة ١٠٠

٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦

١٨٢/٤١ - دور منظمي المشاريع الوطنيين في التنمية الاقتصادية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد حق كل بلد في تقرير أهدافه، وفي السعي لتنفيذ خطته الإنمائية، وفي تدعيم القطاعين العام والخاص لاقتصاده، وفي تعزيز تنمية موارده البشرية، وفقاً لما يختاره من نظام وأولويات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تسلّم بمسؤولية المجتمع الدولي، ولاسيما البلدان المتقدمة النمو، في أن يعمل ويشجع على إيجاد بيئة اقتصادية دولية عادلة تدعم تنمية البلدان النامية، في ضوء أهداف وغايات الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث<sup>(٣٤)</sup>،

وإذ تسلّم أيضاً بمسؤولية ودور كل حكومة في تعزيز التنمية وفي تهنية بيئة مواتية لتحقيقها،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ١٣٧/٣٤ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، المتعلق بدور القطاع العام في تعزيز التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، وكذلك قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٥، المتعلق بالإدارة العامة والمالية العامة لأغراض التنمية و٧٣/١٩٨٦ المؤرخ في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٦، المتعلق بتنمية الموارد البشرية،

وإذ تلاحظ أن منظمي المشاريع الوطنيين يمكنهم القيام بدور إيجابي وحاسم في تعبئة الموارد وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية الاقتصادية،

وإذ تدرك أن كثيراً من البلدان تسعى حثيثاً إلى تشجيع وتعزيز وتحسين فعالية منظمي المشاريع الوطنيين في توسيع وتحديث القدرات الإنتاجية، لاسيما عن طريق زيادة الإنتاجية والقدرات التكنولوجية، وفي الإسهام بشكل عام في عملية التنمية،